



أرشيف



الصحافة الإلكترونية

التغطية الإخبارية حول أنشطة مركز هردو

اليوم الدولي للمرأة

فبراير ٢٠١٥

Coverage Archive 2015

أرشيف الصحافة الإلكترونية

التغطية الإخبارية حول
اليوم الدولي للمرأة .. انتهاكات الداخلية ضد المرأة

الصادر عن مركز هردو
لدعم التعبير الرقمي فبراير ٢٠١٥



المحتويات

صفحة	عنوان الخبر	المصدر
٤	في عيدها العالمي : المرأة المصرية للخلف در	الموجز
٦	المرأة المصرية ضحية انتهاكات الداخلية . تقرير لمركز هردو في اليوم العالمي للمرأة	انباء الشعب
٨	المرأة المصرية ضحية انتهاكات الداخلية . تقرير لمركز هردو في اليوم العالمي للمرأة	انباء الشعب
٩	المرأة المصرية ضحية انتهاكات الداخلية . تقرير لمركز هردو في اليوم العالمي للمرأة	انباء الشعب
١٠	المرأة المصرية ضحية انتهاكات الداخلية . تقرير لمركز هردو في اليوم العالمي للمرأة	مصريات

المصدر	التاريخ	اسم الصحفي	رابط الموقع
الموجز	٢٠١٥ / ٣ / ٩	هدى رشوان ومحمود حسونة	http://almogaz.com/news/politics/2015/03/09/1905629

في عيدها العالمي: المرأة المصرية «للخلف در»

إعرف أولاً.. أرسل رقم **505** إلى: **9999** **8187** **1666**



الوطن ٩ مارس ٢٠١٥ - ٢٩:٢٠:٠٩ ص

الوطن

0
f Share 8+1 Tweet أصيب

من النسخة الورقية للوطن

مصر تحلل المركز 129 بين 142 دولة

كتب: هدى رشوان ومحمود حسونة

منذ 3 دقائق

ميرفت التانوي

بالرغم من دورها البارز على مدار 4 أعوام مضت تقدمت فيها المظاهرات المطالبة بالتغيير، وساهمت في الإطاحة بنظامين سياسيين، لا تزال حقوق المرأة المصرية تعاني تدوراً شديداً على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هذا ما كشفت عنه تقارير حقوقية، بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة، أمس.

وقل المركز المصري لحقوق المرأة، في تقرير بعنوان «2014 عام الوعود التي لم تحقق»، إن مصر تحتل المركز 129 من بين 142 دولة على مستوى العالم في ملف حقوق المرأة، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014، والمركز 110 من بين 187 دولة، بحسب تقرير التنمية البشرية 2014».

وعلى مستوى التمكين السياسي، أوضح التقرير أن المرأة المصرية تراجعت من المركز 128، العام الماضي، إلى 134، بين 142 دولة على مستوى العالم، وارتفعت نسبة التراجع في مؤشر تولى الوظائف القيادية للنساء، حيث تأخرت مصر للمركز 116 بعد أن كانت في المركز 101، العام الماضي، واقتصادياً، احتلت مصر المركز 131، من بين 142 دولة، في المشاركة الاقتصادية، وإتاحة الفرص للنساء.

وطالب المركز بالعمل على تمكين المرأة، واحترام حقوقها وحمايتها، وتعزيز التمثيل العادل لها في البرلمان والحكومة، وإلغاء الزواج القسري المبكر، والزواج المؤقت التجاري للفتيات، ومكافحة الختان.

وقل مركز «هردو» لدعم التعبير الرقمي، في تقرير بعنوان «المرأة المصرية ضحية انتهاكات داخلية»، إن الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة المصرية منذ 2011، الأكثر ضراوة وعنفاً على مر التاريخ، ودعا الحكومة لاتباع وسائل جديدة لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة خاصة، ومراجعة موقف المحنزين من النساء، ووضع آليات لإنقاذ الانتهاكات الأمنية ضدهن.

رابط الموقع
<http://goo.gl/CE5Zcg>

اسم الصحفي

التاريخ
٢٠١٥ / ٣ / ٩

المصدر
انباء الشعب



تزامنًا مع احتفالية اليوم الدولي للمرأة، أصدر مركز "هردو" لدعم التعبير الرقمي تقرير بعنوان " المرأة المصرية ضحية انتهاكات الداخلية":

يقدم المركز أمثلة بالأرقام عدد من حالات الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة المصرية على مدار الأعوام الماضية خاصة من 30 يونيو حتى الآن، والتي من شأنها إعاقة أي تقدم في قضايا المرأة، وإعاقه واضحة ضد تمكينها اقتصاديا وسياسيا ومجتمعيًا، ويتناول التقرير تساؤلا واضحا حول استخدام العنف الممنهج من الحكومات المتعاقبة ضد المرأة، وهل هذا العنف يجعل من المرأة المصرية ضحية أم أداة للضغط على معارضي الأنظمة.

حيث يتناول التقرير من خلال رسده للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة والتي تعد الأكثر ضررا، وعنفًا على مر التاريخ، المرأة المصرية كانت لتلقى التكريم على ما تقوم به من دور اجتماعي وسياسي خلال السنوات الماضية، لكنها تعرضت للعنف الممنهج من الحكومات المتعاقبة منذ قيام ثورة 25 يناير 2011، يبيح حق العاملين بحقوق المرأة حول هذه الإجراءات التي تتخذها الدولة ضد المرأة، ولماذا يتم اعتقالهن على استخدام حق أصيل، وهو حرية الرأي والتعبير.

يرصد التقرير عدد من الاتهامات والأحكام القضائية التي تعرضت لها المرأة المصرية، في ظل غياب حقيقي وواضح لكل ما وقعت عليه مصر من معاهدات واتفاقيات دولية ترسخ لحقوق المرأة في التمكين الاقتصادي والمبني والاجتماعي.

ويؤكد التقرير من خلال النظرة التحليلية للموقف، أنه رغم أن الحكومة الحالية قد جاتبها الصواب في عدم اتباع الوسائل السياسية والتنشيطية لمواجهة الاحتجاجات على سياساتها إلا أن هناك علامات استفهام كبيرة حول الأداء القضائي في الأحكام المُسددة التي تصدر بحق النساء في ظل براءات بالجملة للمعتدين من أفراد الأمن.

ويرى مركز هردو أنه أصبح من الضروري على الحكومة المصرية بعد الاستقرار السياسي، أن تنتهج وسائل بعيدة عن الحلول الأمنية لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان بشكل علم وحقوق المرأة بشكل خاص ومراجعة موقف المحتجزين من النساء، ووضع آليات لإيقاف الانتهاكات ضدهن من قوات الداخلية.

وفي خاتمة التقرير يتوجه مركز هردو بتوصياته للحد من انتشار ظاهرة الخذف ضد المرأة وتصاعدها في الآونة الأخيرة، ويستعرض عند من الطول التي يراها غائبة عن الأجندة الحكومية في ظل الأحداث المتسارعة التي تشهدها البلاد بما لا يخل من ضرورة احترام مصر للاتفاقيات الدولية التي ترسخ لاحترام حقوق المرأة.

أولاً: تبني استراتيجية قومية لتمكين المرأة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمهني.

ثانياً: الإقراج عن النساء المحبوسات في قضايا رأي على خلفية قانون التظاهر.

ثالثاً: الالتزام بالمعايير الدولية في المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بترسيخ حقوق المرأة كحد أدنى في التعامل مع ملف المرأة.

المرأة المصرية انتهاكات الداخلية مركز هردو

فيسبوك

تويتر



رابط الموقع
<http://goo.gl/No7K0s>

اسم الصحفي

التاريخ
٢٠١٥ / ٣ / ٩

المصدر
انباء الشعب

"المرأة المصرية ضحية انتهاكها"

منوعات 17 ساعة منوعات 4

تزامناً مع احتفالية اليوم الدولي للمرأة، أصدر مركز "هردو" لدعم التعبير الرقمي تقرير بعنوان " المرأة المصرية ضحية انتهاكات الداخلية": يقدم المركز أمثلة بالأر



رابط الموقع
<http://goo.gl/FhTBpK>

اسم الصحفي

التاريخ

المصدر
الشعب

"المرأة المصرية ضحية انتهاكات الداخلية" تقرير صادر عن مركز "هردو" في اليوم العالمي للمرأة



تزامناً مع احتفالية اليوم الدولي للمرأة، أصدر مركز "هردو" لدعم التعبير الرقمي تقرير بعنوان " المرأة المصرية ضحية انتهاكات الداخلية": يقدم المركز أمثلة بالأر يمكن قراءة كامل الخبر من المصدر:

المصدر: مصريات
التاريخ: ٢٠١٥ / ٣ / ٩
اسم الصحفي: ----
رابط الموقع: <http://www.masreiat.com/node/11564>

"المرأة المصرية ضحية انتهاكات داخلية" تقرير صادر عن مركز "هردو" في اليوم العالمي للمرأة

الدنئين، 03/09/2015 - 17:18



تزامناً مع احتفالية اليوم الدولي للمرأة، أصدر مركز "هردو" لدعم التعبير الرقمي تقرير بعنوان " المرأة المصرية ضحية انتهاكات داخلية".

يقدم المركز أمثلة بالأرقام عدد من حالات الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة المصرية على مدار الأعوام الماضية خاصة من 30 يونيو حتى الآن، والتي من شأنها إعاقة أي

تقدم في قضايا المرأة، وإعاقة واضحة ضد تمكينها اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً، ويتناول التقرير تساوياً واضحاً حول استخدام العنف الممنهج من الحكومات المتعاقبة ضد المرأة، وهل هذا العنف يجعل من المرأة المصرية ضحية أم أداة للضغط على معارضي الأنظمة.

حيث يتناول التقرير من خلال رصده للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة والتي تعد الأكثر ضراوة، وعتقاً على مر التاريخ، المرأة المصرية كانت لتلقى التكريم على ما تقوم به من دور اجتماعي وسياسي خلال السنوات الماضية، لكنها تعرضها للعنف الممنهج من الحكومات المتعاقبة منذ قيام ثورة 25 يناير 2011، يثير حنق العاملين بحقوق المرأة حول هذه الإجراءات التي تتخذها الدولة ضد المرأة، ولماذا يتم اعتقالهن على استخدام حق أصيل، وهو حرية الرأي والتعبير.

يرصد التقرير عدد من الاتهامات والأحكام القضائية التي تعرضت لها المرأة المصرية، في ظل غياب حقيقي وواضح لكل ما وقعت عليه مصر من معاهدات واتفاقيات دولية ترسخ لحقوق المرأة في التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ويؤكد التقرير من خلال النظرة التحليلية للموقف، أنه رغم أن الحكومة الحالية قد جانبها الصواب في عدم اتباع الوسائل السياسية والتشريعية لمواجهة الاحتجاجات على سياستها إلا أن هناك علامات استفهام كبيرة حول الأداء القضائي في الأحكام المُشددة التي تصدر بحق النساء في ظل براءات بالجملة للمعتدين من أفراد الأمن.

ويرى مركز هردو أنه أصبح من الضروري على الحكومة المصرية بعد الاستقرار السياسي، أن تنتهج وسائل بعيدة عن الحلول الأمنية لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص ومراجعة موقف المحتجزين من النساء، ووضع آليات لإيقاف الانتهاكات ضدهن من قوات الداخلية.

وفي خاتمة التقرير يتوجه مركز هردو بتوصياته للحد من انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة وتصاعدها في الآونة الأخيرة، ويستعرض عدد من الحلول التي يراها غائبة عن الأجندة الحكومية في ظل الأحداث المتسارعة التي تشهدها البلاد بما لا يخل من ضرورة احترام مصر للاتفاقيات الدولية التي ترسخ لاحترام حقوق المرأة.

أولاً: تبني استراتيجية قومية لتمكين المرأة على المستوي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمهني.

ثانياً: الإفراج عن النساء المحبوسات في قضايا رأي على خلفية قانون التظاهر.

ثالثاً: الالتزام بالمعايير الدولية في المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بترسيخ حقوق المرأة كحد أدنى في التعامل مع ملف المرأة.

وكالات

منظمات

[اليوم العالمي للمرأة 2015 انتهاكات الداخلية ضحية المرأة المصرية مركز هردو](#)